المعادي لأسرائيل. ان الاعلان لا يتضمّن أي جديد، باستثناء التوجّه الى مشاعر سكان المناطق [المحتلة]، وهو اعلان غامض ولا يتضمن ردوداً واضحة... وبعد موجة الابتهاج في المناطق [المحتلة] سوف يحصل تحوّل ويضطر السكان الى محاسبة الذات، لأنهم هم وحدهم من سيدفع الثمن» (**المصدر نفسه**، ١٥/١١/١٩٨٨).

بيان الحكومة

قبل ان تعقد الحكومة الاسرائيلية جلستها لمناقشة قرارات المجلس الوطني، عقد الطاقم الوزاري المصغر جلسة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨، ساد فيها اجماع على ان «القرارات لا تتضمّن تغيراً جوهرياً، وان من الواجب الاستعداد لاحباط الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المستقلة». وكان الوزير عيزر وايزمان الوحيد، تقريباً، الذي قال بوجوب البحث، أيضاً، عن الجانب الايجابي في القرارات (**هآرتس**، ١٧/١١/١٩٨٨). وبتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٨، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلستها الاسبوعية، التي صدر في ختامها بيان، جاء فيه: «ان اعلان المجلس الوطني الفلسطيني هو عملية أخرى من تكديس الاوهام لخداع الرأي العام العالمي، وان م.ت.ف. لم تغيّر ميثاقها وسياستها وأساليبها. ويجدر بنا ان نوجه اهتمام الدول المعنيّة بدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط قدماً، ونقنعها بأن م.ت.ف. كانت العقبة الاساسية أمام السلام؛ ولذا، ينبغي ان تمتنع هذه الدول عن منح تأييد واعتراف باعلان المنظمة، وان السلام بين اسرائيل وجاراتها لن يتأتى الّا من طريق المفاوضات. أما ' المناورة' الاخيرة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، فلن تؤدي الّا الى الحؤول دون اجراء مفاوضات جادة ومفيدة. وكل من يقدّم يد العون الى م.ت.ف. في هذا الشأن، فهو انما يمنع، أو يبعد، السلام عن منطقتنا» (هآرتس، ٢١/١١/١٩٨٨).

وزارة الخارجية؛ هجوم اعلامي

بدأت وزارة الخارجية الاسرائيلية، بتوجيهات شمعون بيرس، بـ «هجوم اعلامي» واسع في الدول كافة، لاقناعها بأن اعلان الاستقلال الفلسطيني لا يتضمّن أي جديد. ففي اليوم التالي لصدور اعلان الاستقلال، عقد وزير الخارجية، بيرس، اجتماعاً لادارة وزارته، تمّ الاتفاق خلاله على وجوب العمل في الدول كافة، بما فيها تلك التي من المفترض ان تعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة. وقبلت ادارة الخارجية اقتراح الوزير بيرس بالتركيز على تنفيذ ثلاثُ نقاط مبدئية، هي:

« ○ المجلس الوطني الفلسطيني لم يقرر نبذ ' الارهاب ' ، بل على العكس انه يشجع ' الارهاب ' داخل اسرائيل، على غرار قتل الاطفال واستخدام الزجاجات الحارقة ورشق الحجارة. وهذه الحقائق تجسّد نوايا م.ت.ف. أكثر من قرارها الاخير. واذا كانت م.ت.ف. تدّعي بأنها لا توجّه ' الاضطرابات ' في المناطق [المحتلة] يتوجب عليها اثبات ذلك. واذا لم تنجح، فهذا يعني انها لا تسيطر على الارض.

« ○ ان القرار ٢٤٢ لا يحتمل أية اضافات؛ وكل اضافة هي بمثابة تغيير، خاصة وان اعلان الاستقلال يذكر حق تقرير المصير للفلسطينيين وحق العودة، اللذين يعتبران بمثابة فرض شروط مسبقة قبل بدء المفاوضات.

« ○ لا توافق اسرائيل على الاعتراف الغامض بها، أو الاعتراف المشروط بحقها في الوجود. هذا لأن اسرائيل ليست مستترة، أو دولة مع وقف التنفيذ» (**دافار**، ١٧/١١/١٩٨٨).

وفي اطار الجهد الاعلامي المبذول لاحباط تأثيرات القرارات الفلسطينية، اجتمع بيرس مع ستين دبلوماسياً أجنبياً في اسرائيل، حيث أعرب، لأول مرة، عن تشاؤمه من احتمالات عقد مؤتمر دولي، مشيراً الى ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني واعتراف الاردن بالدولة الفلسطينية المستقلة، يقلّصان احتمال عقد مؤتمر دولي (**عل همشمار**، ٢٠/١١/١٩٨٨). كما قرأ متحدث باسم الخارجية الاسرائيلية بياناً جاء فيه: «ان قبول مبدأ حق تقرير المصير، وفقاً لمفهوم زعماء م.ت.ف. يعني، عملياً، القضاء على اسرائيل. وان م.ت.ف. جعلت نفسها مرفوضة لأن تكون شريكاً في مسيرة السلام، وذلك على خلفية نشاطها، بما فيه الاستخدام المستمر لاعمال ' الارهاب ' »